من حج هذا البيت اي قصده بحج شرعي فلا يحصل بالعمرة ما سياتي من الجزاء ويحتمل ان يراد ما يشمل قصدهما اي قصده للنسك من حج او عمرة فيحصل بهما مع الشرط الخروج من الذنوب كيوم الولادة ايضا ويويده انها تسمى حجا اصغر وجاء في رواية لمسلم من اتى هذا البيت وهو يشمل مجيئه بقصد الطواف او الصلاة او الاعتكاف عنده او المشاهدة اذا كان ممن يجوز له الدخول بغير احرام وكان من اهل مكة وقصد لذلك من بيته وفضل الله اوسع من ذلك نعم جاء في رواية لا ينهزه غير صلاة فيه رجع كيوم ولدته امه وما اقتضاه حديث النسائي من حج واعتمر منان ذلك الثواب لا يحصل بمجرد الحج معارض بحديث الصحيحين المحتمل لحصوله حتى بالعمرة بل في حديث البيهقي حصول ذلك بعقده الحج ولفظه اذا خرج الحاج فسار ثلاثة ايام او ثلاث ليال خرج من ذنوبه كيوم ولدته امه وسايرا يامه درجات وعلى تقدير صحتها فلا بينا فيان حديث الصحيحين لان كل ما فيه زيادة ثواب فالظاهر انه صلى الله عليه وسلم بالاخبر بالاقل ثم اعلم بالزيادة اخبر بها او يختلف ذلك باختلاف احوال الناس في الاخلاص وطيب الاسباب ولم يرث معطوف على فعل الشرط ظاهر والفا فيه وفي ماضيه مثله والافصح فعلها في الماضي وصمها في المضارع

ولا استقط الحقوق انفسها من كان عليه صلاة او كفارة ونحوها مما حقوق الله تعالى لا تسقط عنه لانها حقوق لا ذنوب انما الذنوب تاخرها فنفس التاخير يسقط بالحج لاهي انفسها قيل ولعل لفظ الخبر بعد يجد دافعها اخذا مما ورد ان الحج يسقط المظالم لا الحقوق اه بقل قسطلاني منا خط [illegible]

في المضارع ولم يفسق معطوف على ذلك وما يضمن معناها او على ما قبله وان الشرطية تقلب ما دخول لم من المضي الى زمن الاستقبال لان الشرط لا يكون الا كذلك حقيقة خرج من ذنوبه الصغاير والكباير والمتبعات كما يؤذن به عموم الجمع المضاف وجا التصريح بها في رواية والف الحافظ ابن حجر العسقلاني جزأ سماه قوة الحجاج في عموم المغفرة للحجاج وافتى به الشهاب الرملي وحمله ولده في شرح المنهاج الكتاب على من مات فيه او بعده قبل تمكنه من الوفا قال الشيخ محمد الخطاب المالكي نقلا عن ابن خليل المكي يعني شيخ المحب الطبري اوائل مناسكه قال مشايخنا المعتمدون ان الضمان من الله تعالى بالمظالم والمتبعات والله اعلم انما ينزل على التائب الذي ليس بمصر وقد يتعذر ردها الى صاحبها والتحلل منه انتهى والفقيه السيد بادشاه الحنفي جزأ قال الشارح لكن ظاهر كلامهم يخالفه والاول اوفق بظاهر السنة والثاني اوفق بالقواعد ويويده ما في المجموع عن القاضي عياض غفران الصغاير فقط مذهب اهل السنة والكباير لا يكفرها الا التوبة او رحمة الله وعن الامام مالك ان ذلك عام في كل ما ورد واستدل له المصنف بخبر مسلم فيمت وضوءه وصلاته كانت كفارة لما قبله من الذنوب

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)